بتاريخ 10 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 70

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

أشكالُ الإشكالاتِ تجاهَ المحقّقِ الدّاماد

لقد استعرضنا نصَّ مقالةَ المحقق الداماد (1040م) ضمن كتابَيهِ، و لكن قد هاجَمه تلميذُه صاحبُ الأسفار (1050م) بإشكاليّةٍ أساسيّةٍ قائلاً:

«و أمّا ثالثاً: فإنّ لنا أن نأخُذَ (ونَجمَعَ) جميعَ الإرادات بحيث لا يَشُذّ عنها شيء (إرادة) منها و نطلُب أنّ علّتَها (الإرادة) أيُّ شيء هي؟ فإن كانت (العلةُ) إرادةً أخرى (خارجةً عن الإرادات) لَزِم كون شيء واحد خارجاً و داخلاً ـ بالنّسبة إلى شيء واحدٍ بعينه هو مجموع الإرادات (لأنّا قد افتَرَضنا كافّةَ الإرادات في مكان واحدٍ، إذن فلا إرادةَ أخرى خارجةً) و ذلك محالٌ و إن كان (العلةُ) شيئاً آخرَ (كإرادة الله تعالى) لزِمَ الجبرُ في الإرادة و هذا هو الحق فليُعوَّل عليه في دفعِ الإشكال كما مر.[1]»

و لكنّ الأسفارَ حيثُ لم يَلحَظ تماميّةَ مقالاتِ المحقّق الداماد ضمنَ كتابَيهِ بالنّص، فاعترَضَ على أستاذه بهذه الإشكاليةِ الضَّئيلة، ونظراً لظَرافَةِ دقّةِ المحقّق الداماد في هذه السّاحة قد عَمَدنا إلى استحضار كافّة بياناتِه، لأنّه قد صرّحَ ضمن كتاب الإيقاظات، بأنّ فعلَ الإنسان يَنفرِدُ بإرادة واحدةٍ فحسب رغمَ أنّها إرادةٌ إجماليّةٌ في النفس ـ حيث لم يَلتَفِت المُريدُ إلى نفس إرادتِه ـ و ذلك وجدانيّ تماماً، و أما تكثيرُ الإراداتِ فقد خلَقَها العقل بتحليلِه و اعتبارِه الذّهنيّ ليس إلا، وحيث إنّها اعتباريّة بحتةٌ فلسنا بحاجةٍ للعثور على علّتِها في الخارج، فكيفَ افترَض الأسفارُ علّةً لهذه الإراداتِ المُتَتاليةِ الاعتباريّة فإنّ المحقّق الداماد يَعتقد بأنّ الإراداتِ الاعتباريّة عديمةُ العلّةِ، فلا تَتسلسل، وذلك نظيرُ تَحليل الحيوان إلى النّاطقية و غيرها و نظيرُ أن أعتبرَ زيداً رَئيساً أو حَمّالاً فإنّ ملاحظةَ مختلَفِ جِهاتِها الاعتباريّة سهلُ المَؤونة بلا افتقارٍ إلى عللِها، فلا تَتسلسل، ولهذا قد أعلنَ المحقّقُ الدّاماد بأنّ العقل لو شاءَ لأمكنَه أن يقطعَ سلسلةَ الاعتبار إذ حقيقةُ الاعتبار بيدِ المعتَبِر تماماً، فبالتالي إن صاحب الأسفار لم يَعي مَغزى هدفِ المحقّق الداماد ولهذا نشيرُ إلى نَبذةٍ من مقولة المحقق ضمن الإيقاظات حيث يقول:

«إنّ للنفس الفاعلة بالاختيار عن انبعاث الشوق و تأكّده حالةً واحدة إجماليّة يفصّلها العقل بتكرّر الالتفات و تضاعُف (و تكاثُر) الاعتبار بالفعل إلى إرادة الفعل، و إرادة الإرادة، و إرادة إرادة الإرادة إلى حيث يستطيع إلى أن يعتبر سبيلا على مضاهاة الأمر في العلم بالمعلوم.»

ولهذا قد هَيَّأنا اعتراضاً آخرَ تجاهَ مقالتِه الطّريفةِ وسيُوافيك عَقيبَ لَحظات.

تَفنيدُ السيّد مصطفى الخمينيّ لمُحاوراتِ القبسات

لقد فَنَّد السيّدُ مصطفى الخمينيّ مقالةَ المحقّق الاصفهانيّ سلفاً، و الآن قد جاءَ معترضاً أيضاً على أساسِ مقالةِ المحقّق الدّاماد فَنِعمَ ما نطَق به في هذا المضمار:

(الإجابة الثالثة) «و يتوجّهُ إليه (المحقق الدّاماد):

1. أوّلا: أنّ الحالة الشوقيّة و الهيجان المتأكّد، ممنوعةٌ في كثير من الإرادات، كما مرّ (فربّ إرادةٍ بلا شوقٍ متأكّد) فإنّ الإرادة تحصُل في أفق النّفس لدرك العقل توقفَ الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غيرِ وجود تلك الحالة (الحالة الشّوقيّة حتّى تكونَ هي صندوقَ الإرادة، كلما شاءتِ النّفسُ أخرجت منها إرادةً. (فلا ترابطَ ما بين الشوق الأكيد مع الإرادة دوماً، و هو الصّواب)

فكأنه (المحقق الداماد) قدس سره، قَطعَ السِّلسلة، بأنّ الإرادة الاختياريّة ليست معلولةَ الإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى أي أن الشوق (المتأكّد) الّذي أَورَث الإرادةَ في الفرض الأول، هو السببُ لتحقق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، و هكذا، و على هذا لا يَتوجّه إليه ما أوردَه عليه تلميذُه الأكبر (الأسفار) من الإشكالات الثلاثة. (ولهذا يقول المحقق الدّاماد إنّ الشوق واحد فالإرادة أيضاً تَملِكُ شوقاً واحداً وجداناً فلا إرادةَ ثانية و لا شوق ثانيةً نعم لو حَصَلتَا مُجدّداً واقعاً لَتَلسلسل، فلماذا يقول الأسفارُ بأنّا يَجب أن نُلاحظَ عللَ الإرادة كي يَستشكِلَ على أستاذِه بأنّه سيَلزم دخولَ الإرادة الداخلية و الخارجية معاً و... بل في الإرادات الاعتباريّة البحتة لا نَحتاج إلى العلل الأُخَر لكي يَستتبعَ التّسلسل) و العجب أنه (الأسفار) لم يَصِل إلى مَغزَى مَرامه! و قال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن نأخذها، و نطلب أن علّتَها أيةُ شيء هي:

ـ فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلا و خارجا بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال.

ـ و إن كان شيئا آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق»[2] انتهى.

و كأنّه (الأسفار) قدّس سره أخذ هذا التقريرَ ممّا قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغَنيّ بالذات بين السلسلة الفقراء غيرِ المتناهية» (فأخذَه) غفلةً عن بطلان القياس، و أجنبيةً ما رامَه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخلُط.

2. و يتوجّه إليه (المحقق الداماد) ثانياً: أنّ قطعَ السلسلة بذلك (بالاعتبار و التحليل) لا يَستلزم رفع الشبهة (الجبر) لأنه:

ـ إذا كانت الإرادة حاصلة قهراً و بالطبع، تكونُ النّفسُ فاعلةً بالطَّبع بالنسبة إليها.(فيُنتِجُ الجبرَ)

ـ و إن كانت حاصلةً بالاختيار، فلابدّ من إرادة، و الشّوقُ المزبورُ إما هو نفسُ الإرادة (بأنّ النفسَ توجِدُ الإرادةَ) فيلزم عدم اختياريّة الفعل لأنها (الإرادة) غيرُ اختياريّة و ميلٍ طبيعيّ، و إما هو (الشّوق) سببُ الإرادة، فيكونُ المعلول ـ و هي الإرادة ـ حاصلاً في النّفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهمُّ في الشك و الشبهة المزبورة، مغفول عنه في كلامه (المحقق الداماد و لم يُجِب عنه أساساً).[3]»

و الإجابة الرابعة على المحقّق الداماد المشترِكة مع روحِ إجابةِ الأسفار هي للسيد الخميني نقلاً عن نجلِه السيد مصطفى الخمينيّ حيث يقول: [4]

«و أمّا ما أوردَه عليه (المحقق الداماد) المحقّقُ الفحلُ النحرير في الفن، الوالد المعظَّمُ الجليلُ ـ مد ظله العالي ـ: «من أن السلسلة في الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع النّظر (العقل) كما في إمكان الممكنات (حيث إن الممكن بحتاج إلى ممكن آخر فتَتسلسل الممكنات) و وجوبِ الواجب و ضرورة القضايا الضرورية، و إنما الإرادة (الفعل) من الحقائق المحتاجة إلى العلة، و هي إما إرادة أخرى، أو شيء من خارج، فيتسلسل، أو يلزم الاضطرارَ و الجبرَ.[5]»

ثمّ اعترَض الولدُ على الوالدِ قائلاً
«فهو غير وجيه، لأنه (الداماد) يقول: بأنّ إرادة الفعل معلولةُ الشوق (الواحد فكلّ الإرادات تَعود لذلك الشّوق) و إرادة إرادة الفعل معلولةُ الشوق المزبور، أو يقول: الشوق المزبور هي إرادة الفعل، و سبب إرادة الإرادة و هكذا، فلا يلزم كونُها (الإرادة) بلا علّة، بل

علتها الشوق. و إن كانت عبارته المحكية عنه، لا تخلو عن إيهام أن الأمر ـ بحسب الواقع ـ تابع الاعتبار، و لكن لا بد من تنزيه جنابه عما يستظهر من كلامه بدوا، فتحصل: أن ما أورده عليه العلمان ـ عفي عنهما ـ في غير محله، و كلام السيد قابل للتأويل بالوجه القريب، و لكنه مع ذلك غير صحيح، لما عرفت منا، فلاحظ و تدبر جيدا.[6]»

و بصياغةٍ أخرى: لو لاحظنا نفسَ الإرادات الاعتبارية لَاستَغنَت هذه الاعتبارات عن العلل، فلا تَتسلسلُ الإراداتُ بل تُقطَعُ السلسلةُ بقطع العقل لهذه الاعتبارات، بينما النّقطةُ الذّهبيّةُ التي قد ذَهلَ عنها الأعلامُ هي أنّ مُفتَرَضَنا إنّ الإرادة ـو الشوقـ قد تعلّقتَ بالفعل الواقعيّ الخارجيّ الحقيقيّ ـلا بإراداتٍ اعتباريّة حيث لا تَسلسل ولا نزاعَ هنا إطلاقاًـ فهذه الإرادةُ ـو الشوقـ هي التي ستَفتَقِرُ إلى إرادةٍ واقعيّة أخرَى بحييث ستَتسلسلُ الإراداتُ اللامتناهية و هي المستحيلة بالضّبط، فالإرادة الاعتبارية لا تَخلُقُ الفعلَ الخارجي بينما الإرادة الحقيقية هي التي تُولّدُ الفعل الخارجيّ، فالتسلسل المحال سيقع هنا بالتّحديد، فإشكاليّةُ الرّئيسيّةُ تجاه المحقق الداماد أنّه قد خرَجَ عن مُفترَضِ شبهةِ الجبر ـالإرادة الخارجيّة الحقيقيّةـ فأدمَج ما بين الشوق و الإرادة إلى آخره، و لهذا لم يَمنَحنا المحقق الدّاماد إجابةً تَضرِبُ الجبرَ، بل قد انغمَرَ ضمن وادٍ آخرَ فأضاعَ الطّريق.

و على منوالِه سنَتَمكَّن من تبرير إجابةِ السيّد الخميني حيث إنّه قد استهدَف إثباتَ عليّة هذا الشّوق الخارجي ـلا الاعتباريّـ فقال لو أصبحَ الشوق اعتباريّاً لما احتاجَ إلى علّةٍ بل هو أمرٌ غلَطَ بينما لو لأصبحَ الشوقُ حقيقيّاً لتَحتّم العثورُ على علتِه الخارجية أيضاً، فبُؤرةُ إشكال السيّد هي هذه النّقطة الهامّة بأنّ الشوق الخارجيّ الحقيقيّ أيضاً بحاجةٍ إلى علة أخرى فيَتسلسل أو يَنتهي إلى الشوق الأزليّ و هو الجبر، ولهذا لا تَنصَدِمُ مقالةُ الوالد مع الولد بهذا الأسلوب الأنيق، بل سيَتلائَمانِ تماماً.

الإجابة الحاسِمة لتحقيقِ المحقّق الداماد

إن مَثالَ ردّيَّتَنا يوافق إجابةَ السيد مصطفى الخميني، حيث نَعتقِدُ بأنّ تحقيقَه يُعدّ مصادَرَاً بالمطلوب إذ الجَبريُّ قد ركَّزَ شُبهَتَه على الإرادةِ الواقعيّة في النّفس ـلا الاعتباريّة البحتةـ بحيث قد شقَّها شِقَّين:

ـ فإما أن تُعدّ الإرادةُ الحقيقيّةُ اختياريّةً.

ـ أم مُنتَهِيَةً إلى الإرادة الأزلية الواقعية.

بينما المحقّق الداماد قد شَقَّ الإراداتِ إلى إرادتينِ الاعتباريّة و الحقيقيّة، فأزاحَ شبهةَ التسلسل بواسطة الإرادة الاعتباريّة و لكنّه قد ذَهلَ عن شبهةِ الجبر، حيث إنّ عُقدةَ شبهةِ الجبر لا تَنحَلُّ ببيانِ الإرادةِ الاعتباريّة، إذ لا انسجامَ بينَ شبهة الجبر و تسلسل الإرادات إطلاقاً، ولكنّه قد ركّزَ على تسلسل الإرادات فأجاب عنها بتلك الطّريقة، و لم يَتطرّق لحلّ "الإرادةِ الأزليّةِ القهريّة" فماذا نَصنَعُ بها؟

---

[1] صدر الدين شيرازى محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. Vol. 6. قم ـ ايران: مكتبة المصطفوي.
[2] ـ الحكمة المتعالية ٦:٣٩٠.
[3] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. Vol. 2. قم ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.
[4] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. Vol. 2. قم ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى (س).
[5] ـ الطلب و الإرادة: ٩٧.
[6] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. Vol. 2. قم ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى (س).